Journal of Humanitarian and Applied Sciences – مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية
(رقم الإيداع المحلي - 2020/95) – (ISSN: 2706 – 9087) - (معامل التأثير العربي شهادة رقم: 472 – 2020)
كلية الآداب والعلوم قصر الأخيار – جامعة المرقب
Volume 8 – Issue 16 المجلد 8 – العدد 16

زيادة بعض الأفعال الناقصة، وبعض الأفعال التامة في التركيب

أ.لطفي الفيتوري العالم.

قسم اللغة العربية– كلية الآداب– جامعة طرابلس.

Received: 26/11/2023 | **Accepted:02/12/2023**

Abstract:

Praise be to Allah who honored the Arabic language and made it the language of the Qur'an, and the language of the people of Paradise on the day of meeting in Paradise, and that he chose us from among His worshippers who were preoccupied with its beautiful arts and methods, looking forward to tasting its words that combine clarification, and hoping to fear God and straighten the tongue.

May blessings and peace be upon our teacher and Prophet Mohammad, peace and blessings of Allah be upon him, the imam, the bearer of the banner of praise in the shadow of the Throne of the Most Gracious, the owner of the Chosen Position and the blessed basin, the master of the ancients and the lasts in existence. His Lord commanded him to challenge the rhetoricians and legends throughout the ages, and He said to him: "Say, "Bring you then ten forged Surah (chapters) like unto it, and call whomsoever you can, other than Allah (to your help), if you speak the truth" [Hud: 13].

Having said that... I present to the reader a study entitled: "Increasing some imperfect verbs and some perfect verbs in structure"; To discuss the addition of "was", along with its sisters: "became ", and some verbs: the past and the perfect imperative according to those who say its addition, trying to investigate its evidence from prose texts and poetic evidence.

The motivation for researching it is that the addition is considered a style of language, one of its many types, and one of its distinct features, with which the Holy Qur'an was revealed to raise its slogan: one world and another, a challenge and a miracle. The addition is one of the established principles of the Arabic language, and the evidence for it in some of its types is many and extensive, and it is not one and the same, and the statement about its addition was scattered statements in the books of grammar, language, interpretation, principles, and others. The increase in the letters of meanings is many and steady, in the verbs it is few, and in the nouns relatively les .

Through collecting the material, examining the texts, and processing the evidence related to the research, the methodology required that the plan proceed according to an introduction, a preface, two sections, each of which has demands, a conclusion with the most important results and recommendations, then an index of sources and references.

الملخص:

الحمدُ للهِ الذي شرف اللغة العربية فجعلها لغة القرآن، ومنطق أهل الجنة يوم اللقاء في الجنان، واجتبانا منْ عبادِهِ المشتغلين بفنونها وأساليبها الحسان، تطلعا إلىٰ تذوق ألفاظها الجامعة للبيان، ورجاء تقوى الله وتقويم اللسان.

والصَّلاةُ والسَّلامُ على معلمنا ونبيّنا محمَّدٍ ﷺ الإمام، حامل لواء الحمد في ظل عرش الرحمن، صاحب المقام المحمود، والحوض المورود، سيدِ الأوَّلينَ والآخِرينَ في الوجود، أمره ربه بتحدي البلغاء والأساطين علىٰ مر العهود فقال له: ﴿**قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ**﴾ [هود: 13].

وبعد.. فأقدم بين يدي القارئ بحثا بعنوان: « **زيادة بعض الأفعال الناقصة، وبعض الأفعال التامة في التركيب** »؛ ليتناول زيادة " كان"، مع أخواتها: "أصبح، وأمسى، وأضحى"، وبعض الأفعال: الماضية والأمر التامة عند القائلين بزيادتها، محاولا استقصاء شواهدها من النصوص النثرية والشواهد الشعرية.

والدافع إلىٰ بحثها: أن الزيادة تعد أسلوبا من أساليب اللغة، ونوعا من أنواعها الكثيرة، وسمة من سماتها المتميزة التي نزل بها القرآن الكريم ليرفع شعارها: دنيا وأخرى، تحديا وإعجازا. إن الزيادة هي من أصول اللغة العربية المقررة، وشواهدها في بعض أنواعها كثيرة ومستفيضة، وليست على حد واحد، والقول بزيادتها كانت أقوالا متفرقة في كتب النحو، واللغة، والتفسير، والأصول، وغيرها. فالزيادة في حروف المعاني كثيرة ومطردة، وفي الْأَفْعَالِ قليلة، وفي الْأَسْمَاءُ أقل نسبيا[1].

ومن خلال جمع المادة، واستقصاء النصوص، ومعالجة الشواهد المتعلقة بالبحث اقتضت المنهجية أن يسير المخطط وفق مقدمة، وتمهيد، ومبحثين لكل منهما مطالب، وخاتمة بأهم النتائج والتوصيات، ثم فهرس بالمصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: الأفعال، الناقصة، التامة، التركيب.

مقدمة:

تمهيد: زيادة الحروف في التركيب النحوي شائعة كثيرة في اللغة العربية (إبراهيم (3/ 72 وما بعدها)..

قد جاءت الشواهد العديدة نثرا ونظما تثبت زيادتها، وثبتت جملة من الشواهد لبعض الأفعال الناقصة والناسخة للجملة الاسمية، وهي: "كان" أم الباب، وبعض أخواتها، بحيث لا يمكن إنكارها، كما سمعت زيادة بعض الأفعال التامة اللازمة غير الناسخة: كالفعل الماضي، والأمر غير المتعديين عند بعضهم .(لأبي حيان 4/ 216)،

حيث جرى خلاف بين العلماء السابقين واللاحقين في الإجازة لمصطلح الزيادة أو المنع له، وعلى الخصوص في القرآن الكريم، ومن ثم اختلف في تحديد المقصود منه، وفي تخريج النصوص علىٰ وجه الأصالة، أو الزيادة لها أو لبعضها، ووضع مصطلحات تدل عليها: كالزيادة واللغو عند البصريين، والصلة والحشو، عند الكوفيين (لابن يعيش (5/ 64). ، والتوكيد والمبالغة والإقحام عند آخرين (1/ 549، 589) (لابن يعيش (5/ 64)، (للزركشي (3/ 70، 72) (الكفوي (1/ 160، 774، 3/ 70، 72)..

وزيادة الأفعال عند المجيزين تفيد معاني تكتسبها الجملة بهذه الزيادة، منها: التوكيد، والمبالغة أو إقامة الوزن، أو الجرس إلىٰ غيرها من الأغراض البلاغية، ولا دلالة لها على أكثر من الزمان (لبدر الدين (99)..

فأقوال السابقين وآراءهم جاءت أقوالا مبثوتة في كتب اللغة، والنحو، والتفسير، والأصول، والبلاغة، فهي لم ترد في كتاب جامع معتبر، ولا في بحث مستقص مدروس.

---

(1) قال الفراء في توجيه لفظ: ﴿الحقّ﴾ من قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ ﴾ [الأنفال: 32]: « في ﴿الحق﴾ النصب والرفع، إن جعلت ﴿هو﴾ اسمًا رفعت الحق بهو. وإن جعلتها عمادًا بمنزلة الصلة نصبت الحق. وكذلك فافعل في أخوات كَانَ». معاني القرآن (1/ 409)، وانظر: البرهان في علوم القرآن، للزركشي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم (3/ 72 وما بعدها).

وخلافهم أسفر عنه **مذهبان**:

1– مذهب مانع: وهو مذهب العامة من علماء الأصول، والعقيدة، والفقه والقلة من النحاة واللغويين وغيرهما؛ ناظرين إليها من ناحية فكرية وشرعية (لابن مضاء (73، 74)، (للرازي (2/ 363)،

ولعل السر في منع المانعين هو ينحصر في لفظ مصطلح الزيادة الذي علق في أذهانهم واستقر وارتبط بأنها وصف لا يضيف معنى بزيادته في التركيب وذكره وحذفه سواء، فهو عبث وحشو ضائع لا يليق بكتاب الله، ودخوله كخروجه.

2– ومذهب مجيز: وهم جمهور النحويين، واللغويين: والأقلية من غيرهم.

ويرون أن الزيادة لا تكون إلا لغرض، لأن: « مَعْنَى كَوْنِهِ زَائِدًا أَنَّ أَصْلَ الْمَعْنَى حَاصِلٌ بِدُونِهِ دُونَ التَّأْكِيدِ، فَبِوُجُودِهِ حَصَلَ فَائِدَةُ التَّأْكِيدِ. وَالْوَاضِعُ الْحَكِيمُ لَا يَضَعُ الشَّيْءَ إِلَّا لِفَائِدَةٍ» (للزركشي (3/ 74).. ولأن: «زيادة المبنى تدلّ على زيادة المعنى»(للثعلبي (1/ 106)..

ويرى ابن يعيش (ت: 643هـ) أن الزيادة لا تكون إلا لمعنى مقصود قال: «وقد أنكر بعضهم وقوعَ هذه الأحرف زوائدَ لغيرِ معنى؛ إذ ذلك يكون كالعَبَث، والتنزيلُ مُنزه عن مثل ذلك. وليس يخلو إنكارُهم لذلك من أنهم لم يجدوه في اللغة، أو لما ذكروه من المعنى.

فإن كان الأوّلُ– فقد جاء منه في التنزيل والشعر ما لا يُحصَى– على ما سنذكره في كل حرف منها–

وإن كان الثاني، فليس كما ظنّوا؛ لأنّ قولنا: "زائدٌ" ليس المراد أنّه قد دخل لغير معنى ألبتة، بل يزاد لضرب من التأكيد. والتأكيدُ معنى صحيح» (شرح المفصل (5/ 64)..

والذي تطمئن إليه النفس– ولعله الأقرب إلىٰ الصواب– هو قول جمهور النحويين واللغويين الذي يقرر جواز وقوع أسلوب الزيادة لأحرف المعاني، وبعض الأفعال، والأسماء في اللغة نثرا ونظما، وفي بعض نصوص القرآن الكريم، والمفيدة فائدة بلاغية، مراعاة لأساليب اللغة العربية التي نزل القرآن الكريم بها متحديا بلغاءها وفصحاءها بما حوته من أساليب شتى ومتنوعة في بعض تراكيبها، والتي من جملتها زيادة هذه الأفعال وإن كانت قليلة وعلى غير قياس.

ولا يكون التحدي بالكلام المحكم في السياق والضبط واقعا وصادقا إلا إذا جرى بين النظائر. و لذلك لا يعد الباب موصدا أمام الباحثين المحدثين(للزركشي (3/ 72وما بعدها)..

وسأتناول شواهد الزيادة للأفعال المعنية بالبحث بالتفصيل نثرا ونظما مستعينا بالمصادر والمراجع المتوفرة.

المبحث الأول– زيادة "كان" التامة للتوكيد: تزاد نثرا، وفي ذلك مطالب:

المطلب الأول– دلالة كان علىٰ الزمن، وشروط زيادتها، وتمامها:

قال الفراء: (ت: 207هـ) « "كَانَ" قد يبطل فِي المعنى؛ لأن القائل يقول: "إِنْ كُنْتَ تُعْطِينِي سَأَلْتُكَ"، فيكون كقولك: "إِنْ أَعْطَيْتَنِي سَأَلْتُكَ"»[1].

وقال أبو عبيدة: (ت: 209هـ): « ولـ «كان» مواضع، فمنها لما مضى، ومنها لما حدث ساعته، .... ومنها لما يجيء بعد في موضع: "يكون"، والعرب تفعل ذلك، ... ويجيء "كان"– أيضا– زائدة، ولا تعمل في الاسم...»[2].

---

[1] معاني القرآن (2/ 5، 6)
[2] مجاز القرآن (2/ 7).

وتتعين زيادتها للتوكيد باطراد إن وقعت حشوا أو آخرا بلفظ الماضي؛ وتندر زيادتُها بلفظ المضارع[1]. ولا تزاد أوّلا غالبا، ولا تعمل، ولا تدلّ على حدث ولا زمان(للسمين الحلبي(3/ 437)، (لابن عقيل (1/ 268)..

قال ابن جني (ت: 392هـ) ذاكرا زيادتها ودلالتها وتمامها: «وَقد تزاد "كَانَ" مُؤَكدَة للْكَلَام؛ فَلَا تحْتَاج إِلَى خبر مَنْصُوب، تَقول: "مَرَرْت بِرَجُل كَانَ قَائِمٍ"؛ أَي: مَرَرْت بِرَجُل قَائِم. وَكَانَ: زَائِدَة لَا اسْم لَهَا وَلَا خبر، وَتقول: "زَيْدٌ كَانَ قَائِمٌ»(اللمع في العربية (38، 39). .

وقال بعضهم «ولـ"كان" موضع آخر تكون فيه زائدة، ولزيادتها شرطان: أحدهما– أن تكون ماضية فلا تزاد مضارعة. والثاني– أن تكون متوسطة أو متأخرة، فلا تزاد متقدمة، تقول: "زَيْدٌ كَانَ قَائِمٌ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ كَانَ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَانَ قَائِمٍ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ كَانَ» (توجيه اللمع (142)..

وذهب أبو سعيد السيرافي (ت: 368هـ) إلى أن معنى زيادتها عدم اختلال الكلام بسقوطها، ولابد لها من الفاعل عنده، لأنها فعل(شرح كتاب سيبويه (1/ 296، 2/ 479). .

وعند أبي علىٰ الفارسي (ت: 377هـ): أنها تكون تامة ويكون دخولها في الكلام مجردة عن الفاعل (الحجة للقراء السبعة (2/ 437)..

وذُكر أن حجته: « لو جعلنا لها فاعلًا لكانت معه جملة، والجملة لا تزاد (لابن الخباز (142).

وقولاهما مرجحان عند بعضهم علىٰ السواء، قال السمين الحلبي(ت: 756هـ): «كلا القولين حسن موافق لأصول كلام العرب»[2].

والزائد لابد أن يدل علىٰ معنى؛ إذ «ليس في كلام العرب زائد؛ لأنه تكلم لغير فائدة، وما جاء من ذلك حمله على التوكيد، وهو أمر مطلوب»(للواحدي (12/ 415)..

المطلب الثاني– زيادة "كان" في نصوص من أقوال العرب:

قال ابن مالك (ت: 672هـ): «لما كان فعل التعجب مسلوب الدلالة على المضي، وكان المتعجب منه صالحا للمضي أجازوا زيادة "كان" إشعارا بذلك عند قصده نحو: "مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا"»[3].

فتزاد "كان" بين المتلازمين: كـ"ما" التعجبية وفعل التعجب، والتفضيل، والفعل والفاعل أو نائبه، والمبتدأ والخبر، والموصوف والصفة، ومع "إنَّ" ومعموليها.

1– زيادة "كان" بين ما التعجبية، والفعل، ومع التفضيل: وتزاد بينهما وذلك: «لإضافة دلالة الزمن الماضي على التعجب؛ لأن فعل التعجب يفقد دلالته الزمنية»(لظاهر شوكت البياتي (157). وذلك نحو قول القائل: "مَا كَانَ أَشْجَعَ الصَّحَابَةَ! وَمَا كَانَ أَصْبَرَهُمْ عَلَى الْجِهَادِ! فكان زائدة بين "ما" التعجبية وبين فعل التعجب: أشجع، وأصْبَر.

وما حكاه أبو جعفر النحاس (ت: 338هـ) عن النحويين بإلغاء "كان" بين ما التعجبية ومعمولها من قولهم: "مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا"! وقولهم: "مَا كَانَ أَعْلَمَهُ"! ونحو: "مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا! ومَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَ"[4]!

---

[1] انظر: معاني القرآن (2/ 5، 6)
[2] عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ (3/ 437).
[3] شرح الكافية الشافية (2/ 1099).
[4] انظر: إعراب القرآن (3/ 11).

2– زيادة "كان" مع أفعل التفضيل والمفضل عليه: من ذلك ما مثل به سيبويه (ت: 180هـ) بقوله: « "إِنَّ مِنْ أَفْضَلِهِمْ كَانَ زَيْدًا"، على إلغاء كان»(الكتاب (2/ 153) نسبة إلىٰ الخليل)..

3– زيادة "كان" بين الفعل والفاعل، أو نائبه: تزاد معهما في نحو قولك: "قَامَ كَانَ زَيْدٌ، وَيَضْرِبُ زَيْدٌ كَانَ"، وهي تحتاج إلى سماع. ومن زيادتها مع الفعل ونائب الفاعل نحو ما مثل به المبرد (ت: 285هـ): «"ولَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْخَرْشَبِ الكَمَلةَ مِنْ بَنِي عَبْسٍ: "لَمْ يُوجد "كَانَ" مِثْلُهُمْ". على إِلْغَاء كَانَ»(المقتضب (4/ 116)..

4– زيادة "كان" بين المبتدأ والخبر: نحو: ما روي في الأثر: "**أَوَنَبِيٌّ كَانَ مُوسَى**"[1]؟

قال ابن هشام (ت: 761هـ): «وَأما الِاعْتِرَاض بكان الزَّائِدَة فِي نَحْو قَوْله ﷺ: "أَوَنَبِيٌّ كَانَ مُوسَى"؟ فَالصَّحِيح: أَنَّهَا لَا فَاعل لَهَا، فَلَا جملَة»(مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (507). .

5– زيادة "كان" بين الموصوف والصفة: نحو ما مثل به الخليل (ت: 170هـ): «وَتقول: "مَرَرْت بِقَوْمٍ كَانُوا كِرَامٍ" ألغيت "كَانَ"، وَأَرَدْت: "مَرَرْت بِقَوْمٍ كرامٍ"»(الجمل في النحو (150)..

6– زيادة كان التامة مع "إنَّ" ومعموليها: تزاد كان بين اسمها "إن" وخبرها في نحو قوله ﷺ: « قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي كُنْتُ نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً –وَفِي رِوَايَةٍ: يَوْمًا– فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ؟ قَالَ: "فَأَوْفِ بِنَذْرِكَ»[2].

المطلب الثالث– زيادة كان في نصوص من الذكر الحكيم:

وردت شواهد من آيات الذكر الحكيم تدل علىٰ زيادة "كان" بين: المسند إليه والمسند في بعض آياته وجهها المعربون علىٰ الزيادة منها: **قوله تعالى: ﴿ فَما رَبِحَتْ تِجارَتُهُمْ وَما كانُوا مُهْتَدِينَ ﴾** [البقرة: 16]. قال السمرقندي (ت: 373هـ) في توجيه الآية « **﴿ وَما كانُوا مُهْتَدِينَ ﴾**: قال بعضهم: معناه:

وما هم بمهتدين في الحال، كقوله تعالى: **﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾** [مريم: 29]؛ أي: من هو في المهد صبي في الحال.

وقال بعضهم: معناه **﴿ وَما كانُوا مُهْتَدِينَ﴾** من قبل؛ لأنهم لو كانوا مهتدين من قبل، لوفقهم الله تعالى في الحال؛ ولكن لما لم يكونوا مهتدين من قبل، خذلهم الله تعالى مجازاة لأفعالهم الخبيثة»[3].

* **وقوله تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ ﴾ [**البقرة: 143].

قال أبو حيان (ت: 745هـ) في زيادة كان: « وَكُنْتَ بِمَعْنَى: أَنْتَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: **﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ ﴾** بِمَعْنَى: أَنْتُمْ. انْتَهَى. وَهَذَا مِنَ ابْنِ عَبَّاسٍ (ت: 68هـ)[4] –إِنْ صَحَّ–: تَفْسِيرُ مَعْنًى، لَا تَفْسِيرُ إِعْرَابٍ؛ لِأَنَّهُ يؤول إِلَى زِيَادَةِ كَانَ الرَّافِعَةِ لِلِاسْمِ وَالنَّاصِبَةِ لِلْخَبَرِ، وَهَذَا

---

(1) لم يرد الحديث في كتب السنة مستفهما به عن موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ -فيما بحثت- وإنما ورد مستفهما به عن آدم في مسند الإمام أحمد، ط الرسالة، عن أبي أمامة (36/ 619) بلفظ: «قُلْتُ يَا نَبِيَّ اللهِ: أَوَ نَبِيٌّ كَانَ آدَمُ؟ قَالَ: " نَعَمْ. نَبِيٌّ مُكَلَّمٌ، خَلَقَهُ اللهُ بِيَدِهِ، ثُمَّ نَفَخَ فِيهِ رُوحَهُ ..». واللفظ الوارد في المتن جاء في شرح ابن الناظم (99).

(2) الحديث مروي عن ابن عمر عن عمر في مسند أحمد، ط الرسالة (10/ 465)، برقم: (6418)باب: مسند عبد الله ابن عمر.

(3) بحر العلوم (1/ 30)

(4) انظر: تفسيره المنسوب إليه: تنوير المقباس من تفسير ابن عباس (54).

لَمْ يَذْهَبْ إِلَيْهِ أَحَدٌ؛ وَإِنَّمَا تَفْسِيرُ الْإِعْرَابِ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ مَا نَقَلَهُ النَّحْوِيُّونَ: أَنَّ "كَانَ" تَكُونُ بِمَعْنَى: صَارَ، وَمَنْ صَارَ إِلَى شَيْءٍ وَاتَّصَفَ بِهِ، صح من حيث المعنى نسبة ذلك الشيء إليه»[1].

قال عبد الرزاق الصاعدي (معاصر): « ومقتضى تفسير ابن عباس أنّ "كان" هنا زائدة "»[2].

* **وقوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾**[آل عمران: 110]؛ أي: أنتم خير أمة ... . قال ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: « أَنْتُم خير أمة »[3]. وعَنْ مُجَاهِدٍ (ت: 104هـ) فِي قَوْلِهِ تعالى: **﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾** [آل عمران: 110]: « يَقُولُ: "أَنْتُمْ خَيْرُ النَّاسِ لِلنَّاسِ"»[4].

ورجح الخليل عدم الزيادة في الآية فقال: «فَالْمَعْنى: أَنْتُم خير أمة. وَقَالَ بَعضهم مَعْنَاهُ: كونُوا خير أمه، وَهُوَ أصح مِمَّا فسره الْمُفَسِّرُونَ»[5].

وقال أبو جعفر النحاس في إعراب الآية: «يجوز أن تكون كنتم زائدة؛ أي: أنتم خير أمّة ... ويجوز أن يكون المعنى: كنتم في اللوح المحفوظ خير أمة»[6].

وقال الثعلبي (ت: 427هـ) في توجيه قوله تعالى: **﴿ وَما كانُوا مُهْتَدِينَ ﴾**: «وقد كان حشوا للكلام، ولا معنى له، كقوله: **﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾**؛ أي أنتم خير أمة. وكقوله: **﴿ هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَراً رَسُولًا ﴾**؛ أي: هل أنا؟ وكقول الناس: "إِنْ كُنْتَ صَدِيقِي فَصِلْنِي»[7].

كما رجح بعضهم عدم عدها زائدة في هذه الآية وفي نظائرها الكثيرة مما وردت فيه صدرا لخروج الفعل "كان" سياقا واستعمالا عن إطار المضي إلىٰ الحال أو الاستقبال(لظاهر شوكت البياتي (155، 156؛ 157). .

* **وقوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَآءَ سَبِيلًا﴾** [النسا: 22]؛ أي: إنه فاحشةٌ ومقتٌ .. .

وقال أبو جعفر النحاس: «كان ههنا زائدة. والمعنى: إنه فاحشة. ..... وهذا عندي خطأ؛ لأن "كان" لو كانت زائدة وجب أن يكون: "إنه كان فاحشةٌ ومقتٌ"»[8].

وقال بكر بن العلاء(ت: 344هـ) في أوجه إعراب الآية: « ومن ذلك قوله حول "كان" الزائدة: "ويحتمل **﴿ كَانَ فَاحِشَةً ﴾**؛ أي: هو الآن بعد التحريم فاحشة، لأن العرب قد تقول: كان، ولا يعتد بها، وهو كثير في كلامهم»[9].

وقال الجصّاص (ت: 370 هـ) في توجيه إعراب الآية: « قِيلَ فِيهِ وَجْهَانِ أَحَدُهُمَا- النِّكَاحُ بَعْدَ النَّهْيِ فَاحِشَةٌ. ومعناه: هو فاحشة، فـ"كان" فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مُلْغَاةٌ، وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي كَلَامِهِمْ.... وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ بِهِ أَنَّ مَا كَانَ مِنْهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَهُوَ فَاحِشَةٌ، فَلَا تَفْعَلُوا مِثْلَهُ وَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ قِيَامِ حُجَّةِ السَّمْعِ عَلَيْهِمْ بِتَحْرِيمِهِ»(قمحاوي (3/ 63)..

---

(1) البحر المحيط في التفسير (2/ 5).
(2) أصول علم العربية في المدينة، مجلة الجامعة الإسلامية (355).
(3) تنوير المقباس من تفسير ابن عباس (54).
(4) تفسيره عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ (257).
(5) الجمل في النحو (150).
(6) إعراب القرآن (1/ 175).
(7) الكشف والبيان عن تفسير القرآن (6/ 213).
(8) معاني القرآن (1/ 50، 51، 52)، نقلا عن المبرد، و أيضا عن أبي جعفر.
(9) أحكام القرآن، ط جائزة دبي (1/ 44).

ورجح ابن الفرس الأندلسي (ت: 597هـ) عدم زيادة كان قال: « والصحيح في ذلك ما قاله الزجاج (ت: 311 هـ)[1]، وغيره: من أن "كان" إنما أريد بها هنا الماضي؛ لأن الله تعالى إنما أخبر أن الذي حرمه علينا كان في الجاهلية مستقبحًا يسمونه فاحشة ومقتًا»[2].

* **وقوله تعالى: ﴿ وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ﴾**[الأعراف: 86].

قال الطبري (ت: 310هـ) مجوزا زيادتها وعدمها: « فإدخال "كان" في مثل هذا وإسقاطها بمعنى واحد، لأن الكلام معروف معناه. ولو قال أيضا في ذلك قائل: "كنتم"، بمعنى التمام، كان تأويله: خُلقتم خير أمة، أو: وجدتم خير أمة، كان معنى صحيحًا»[3].

قال الواحدي (ت: 468هـ) في زيادة كان: «وقال في موضع آخر: **﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ﴾** [الأنفال: 26]. وإضمارُ "كان" وإظهارُها في مثل هذا، سواءٌ، إلّا أنها إذا ذُكِرت كانت للتأكيد، ووقوع الأمرِ لا مَحالة»[4].

* **وقوله تعالى: ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ﴾ [**هود: 15]. كان هنا زائدة والتقدير: من يرد الحياة الدنيا.

وقال درويش (ت: 1403هـ) حكاية عن الفراء: «كان هنا زائدة، وتقديره: من يرد الحياة الدنيا، وهو قول جميل وظريف؛ لولا أنه غير مطرد، ولا يسوغ حمل القرآن عليه»[5].

* **وقوله تعالى: ﴿قُلْ سُبْحانَ رَبِّي هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَراً رَسُولًا﴾ [الإسراء: 93].**

قال البغوي (ت: 510): «وَقَدْ يَجِيءُ كَانَ حَشْوًا فِي الْكَلَامِ لَا مَعْنَى لَهُ كَقَوْلِهِ: ﴿ **هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا** ﴾ [الإِسْرَاءِ: 93]؛ أَيْ: هَلْ أَنَا»[6]؟

* **وقوله تعالى: ﴿ قالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾**[مريم: 27].

قال الطبري في إعراب الآية: «معناها التمام، لا التي تقتضي الخبر، وذلك شبيه المعنى بكان التي في قوله: ﴿ **هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا** ﴾: [الإسراء: 93]؛ وإنما معنى ذلك: هل أنا إلا بشر رسول؟ وهل وجدت أو بعثت»[7]؟

وقال **مكي بن أبي طالب (ت: 437هـ) في توجيه إعراب الآية:** «و"كان" هنا، زائدة، و**﴿صبياً﴾**: نصب على الحال، والعامل فيه الاستقرار. والمعنى: كيف نكلم من في المهد صبياً لا يفهم مثله، ولا ينطق لسانه بكلام» [8]؟

---

(1) معلقا على قول المبرد بالزيادة: « قال أبو إسحاق: هذا غلط من أبي العباس؛ لأن "كان" لو كانت زائدة لم تنصب خبرها». معاني القرآن وإعرابه (2/ 33)، وانظره: (3/ 237).
(2) أحكام القرآن (2/ 118).
(3) جامع البيان، ط هجر (5/ 677).
(4) التفسير البسيط (1/ 477).
(5) إعراب القرآن وبيانه (4/ 326).
(6) معالم التنزيل في تفسير القرآن، إحياء التراث (3/ 232).
(7) جامع البيان، ط هجر (15/ 527).
(8) الهداية الى بلوغ النهاية (7/ 4531)، وانظر: النكت والعيون، للماوردي (3/ 369)، وفيه عن ﴿ كَانَ﴾: « في هذا الموضع وجهان: أحدهما- أنها بمعنى: يكون، تقديره: من يكون في المهد صبياً. قاله ابن الأنباري. الثاني- أنها صلة زائدة، وتقديره: من هو في المهد. قاله ابن قتيبة».

وقال البغوي عند تفسير آية مريم: «كانَ بِمَعْنَى: هُوَ، وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: كَانَ صِلَةٌ؛ أَيْ: كَيْفَ نُكَلِّمُ صَبِيًّا فِي الْمَهْدِ »[1]؟
ورجح الزجاج عدم الزيادة فقال: «أجود الأقوال: أن يكون "مَن" في معنى الشرط والجزاء، فيكون المعنى: من يكن في المهد صَبِيًّا؟ ويكون ﴿**صبياً** ﴾: حالا، فكيف نكلمه؟ كما تقول من كان لا يسمع ولا يعقل فكيف أخاطبه»[2]؟
قال أبو جعفر النحاس: « فيه ثلاثة أقوال: أحدها- أن تكون و﴿**صبياً** ﴾: زائدة ونصب ﴿**صبياً** ﴾ على الحال، والعامل فيه الاستقرار. وقيل: ﴿ **كان** ﴾ بمعنى: وقع. نصب صبيّ على الحال إلّا أن العامل فيه كان. والقول الثالث- قول أبي إسحاق. قال: من للشرط.

والمعنى: من كان في المهد صبيا فكيف نكلّمه؟ قال: كما تقول: "مَنْ كَانَ لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ فَكَيْفَ أُخَاطِبُهُ؟ قال أبو جعفر: وإنما احتاج النحويون إلى هذه التقديرات؛ لأن الناس كلّهم كانوا في المهد صبيانا ولا بد من أن يبيّن عيسى ﷺ بشيء منهم، وقد حكى سيبويه[3] زيادة كان»[4].

«وقد يحتمل أن تكون "كنتُ" زائدة؛ أي: "إني نذرتُ في الجاهلية"»(لابن فرحون المدني(3/ 394). .
* **وقوله تعالى: ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا جَزَاءً لِمَنْ كَانَ كُفِرَ ﴾** [القمر: 14، 15].
قال أبو حيان: « عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَن "كَانَ" هُنَا زَائِدَةً؛ أَيْ. لِمَنْ كُفِرَ» (لعبد الرزاق الصاعدي (354)،.
* **وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ الْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِنْ كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا ﴾** [الإنسان: 5].

قال الشوكاني (ت: 1250هـ) مقللا زيادتها في الآية: « وَقِيلَ: إِنَّ كَانَ هُنَا زَائِدَةٌ؛ أي: من كأس مِزَاجُهَا كَافُورًا»[5]؛ إذن في توجه كان في غالب النصوص القرآنية أقوال عدة، هي:

1 – أنها زائدة، وهو قول أبي عبيدة.

2 – أنها تامة بمعنى: حدث، ووجد. والتقدير: كيف نكلم من وجد صبيًا؟

3 – أنها بمعنى صار.

4 – أنها بمعنى الشرط والجزاء، فالمعنى: من يكون في المهد صبيًا، فكيف نكلمه؟ واختاره الزجاج.

5– ويجوز وجه آخر وهو أنها الناقصة على بابها من دلالتها على اقتران مضمون الجملة بالزمان الماضي من غير تعرض للانقطاع، نحو كقوله تعالى: ﴿ **وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا** ﴾ [النساء: 96] وشبهها؛ ولذلك يعبر عنها بأنها ترادف: لم يزل(للثعلبي، ط، دار التفسير (17/ 371)، (للماوردي (3/ 369)، (للشوكاني (3/ 392).

---

(1) معالم التنزيل في تفسير القرآن، إحياء التراث (3/ 232).
(2) معاني القرآن وإعرابه (3/ 328).
(3) انظر: الكتاب (2/ 153).
(4) إعراب القرآن (3/ 11).
(5) فتح القدير (5/ 418).

المبحث الثاني– زيادة: "كان" التامة نظما، وزيادة: أخواتها، وبعض الأفعال التامة نثرا ونظما: وفي ذلك مطالب.

المطلب الأول– زيادة كان نظما:

تزاد بين: العامل والمعمول: كـ"ما" التعجبية وفعل التعجب، والفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، والجار والمجرور. فترد زائدةً بلفظ المضي وحشوًا، أو آخرا بين العامل والمعمول، والتابع والمتبوع باطرادٍ، وبلفظ المضارع، وصدرا بشذوذ عند الخليل وسيبويه(للخليل (150)، (لسيبويه (2/ 153)، (الحلبي (3/ 437).

1– زيادة "كان" بين "ما" التعجبية وفعل التعجب: تقع "كان" زائدة بعد أفعل"كثيرا، وتتعين الزيادة معهما؛ فتكون "ما" مصدرية، و"كان" تامة رافعة ما بعدها بالفاعلية، وفي ذلك دلالة على مضي المتعجب منه. فلو قصد استقباله لجيء بـ"يكون"(لابن مالك (2/ 1099)..

ومن شواهد ذلك **قول امرئ القيس**(المصطاوي (97)، (للعيني(3/ 1486), (لابن الطيب المجذوب (3/ 260)

أرَى أُمَّ عَمرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدّرَا ... بُكَاءً عَلَى عَمرٍو وَمَا كَانَ أَصْبَرَا.

***وقول الشاعر:** (بن رواحة في المقاصد النحوية (3/ 1484)، (لابن مالك (3/ 43) (للغلاييني (1/ 68).

مَا كَانَ أَسْعَدَ مَنْ أَجَابَكَ آخِذًا ... بِهُدَاكَ مُجْتَنِبًا هَوًى وَعِنَادَا.

فلفظ "كان" هنا زائدة بين: "ما" وفعل التعجب، والتقدير: "وما أصبرها، وما أسعد من أجابك": في محل الرفع؛ لأنَّه فاعل فعل التعجب.

* **وقول أَبي الحَسَن التِّهَامِي** :(للباخرزي (1/ 142)، (البياتي (157).

يَا كَوْكَباً مَا كَانَ أَقْصَرَ عُمْرِهِ ... وَكَذَاكَ عُمْرُ كَوَاكِبِ الأَسْحَارِ.

فكان: فعل ماض وهو زائد؛ لأنه توسط بين ما التعجبية وفعل التعجب: أقصر؛ ليضيف معنى الزمن الماضي للتعجب؛ لأن فعل التعجب يفقد دلالته الزمنية (لظاهر شوكت البياتي (157، 158)..

* **وقول رجل من طيء**:(لابن مالك (1/ 362)، (لابن هشام (257)، (الجيش (3/ 1161).

صَدّقْتَ قَائِلَ مَا يَكُونُ أَحَقَّ ذَا ... طِفْلًا يَبُذُّ ذَوِي السِّيَادَةِ يَافِعَا.

فالفعل المضارع: "يكون" زائد عند الفراء[1]

والمعني: أنك صادق حين قلت: إن ذا الطفل سيكون له مستقبل عظيم ويفوق بمجده أصحاب السيادة.

2– زيادة كان بين المتلازمين نظما: تزاد بين الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، والجار والمجرور.

أ– زيادة كان بين "نِعْمَ" الفعل الجامد وفاعلها: نحو قول **الشاعر**:(للغلاييني (2/ 280) (لشُرَّاب (2/ 325).

وَلَبِسْتُ سِرْبَالَ الشَّبَابِ أَزُورُهَا ... وَلَنِعْمَ كَانَ شَبِيبَةُ الْمُحْتَالِ.

ب– زيادة كان بين المبتدأ والخبر: وهي بلفظ المضارع حشوا وشذوذا.

من ذلك **قول أم عقيل بن أبي طالب**:(للبغدادي (9/ 225)، (لابن مالك (1/ 70) (لبدر الدين (100).

---

[1] انظر: معاني القرآن (1/ 409).

أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلٌ ... إِذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ.

ج– زيادة كان بين الجار والمجرور شذوذا: نحو قول **الفرزدق**: (للواحدي (295)، (لابن جني (1/ 308) (الأنباري(114)

جِيَادُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى ... عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ الْعِرَابِ.

والأصل: على المسومة العراب، بإلغاء "كان" (لابن جني (39).. «قيل: ولم يحفظ زيادتها بين جار ومجرور إلا في هذا البيت» (لناظر الجيش (3/ 1163). قال أبو الحسن الواحدي: « و"كان" في هذا البيت زيادة بلا خلاف»[1].

المطلب الثاني– زيادة كان بين المتلازمين نظما: تزاد بين الموصوف والصفة، والمعطوف عليه والمعطوف، وليت الناسخة ومعموليها، وصاحب الحال والحال.

1– زيادة "كان" بين الموصوف والصفة: نحو قول **الفرزدق**:(للبغدادي (5/ 338) (لأبي حيان ((5/ 2401)، (للغلاييني (2/ 281).

فِي غُرَفِ الْجَنَّةِ الْعُلْيَا التِي وَجَبَتْ ... لَهُمْ هُنَاكَ بِسَعْيٍ كَانَ مَشْكُوْرِ.

وهو شاهد على زيادة "كان" بين: "بسعي، ومشكور" ولكن البيت مفرد.

ويصح قراءته: كان مشكورا، فيكون "مشكورا: خبر كان، واسمها مستتر (لشُرَّاب (1/ 554)..

* **وقول الفرزدق أيضا**:(للمبرد (4/ 116)، (لأبي سعيد السيرافي (2/ 480)، (للعيني (2/ 604).

فَكيف إِذَا رَأَيْتُ دِيارَ قَوْمٍ ... وجِيرَانٍ لَنَا كانُوا كِرَامِ (لابن العربي، ط العلمية (1/ 476)..

قال المبرد بعد إيراد الشاهد: «والقوافي مجرورة، وَتَأْوِيل هَذَا سُقُوط "كَانَ" على وجيران لنا كرام فِي قَول النَّحْوِيين أَجْمَعِينَ. وَهُوَ عِنْدِي على خلاف مَا قَالُوا من إِلْغَاء "كَانَ"؛ وَذَلِكَ أَن خبر "كَانَ": لنا، فتقديره: وجيران كرام كَانُوا لنا»[2].

وذكر ابن العربي(ت: 370هـ) أن قول من قال بالزيادة في الشاهد ضعيف فقال: «وَهَذَا جَهْلٌ عَظِيمٌ بِاللُّغَةِ وَالشِّعْرِ؛ بَلْ لَا يَجُوزُ زِيَادَةُ "كَانَ هَاهُنَا، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى وَجِيرَانٌ كِرَامٌ كَانُوا لَنَا مُجَاوِرِينَ، فَأَبَادَهُمْ الزَّمَانُ وَانْقَطَعَ عَنْهُمْ مَا كَانَ، وَقَدْ بَسَطْنَا الْقَوْلَ فِي مُلْجِئَةِ الْمُتَفَقِّهِينَ، وَذَكَرْنَا مَنْ قَالَهَا قَبْلَهُمَا وَبَعْدَهُمَا، وَاسْتَوْفَيْنَا الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ»[3].

وقال أبو حيان: « "لا يمنع من زيادتها إسنادها إلى الضمير، كما لم يمنع من إلغاء ظن إسنادها في نحو: "زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ"، هذا مذهب س" انتهى»[4].

وقال: ابن هشام: « وليس من زيادتها قوله: وجيران لنا كانوا كرام. لرفعها الضمير، خلافاً لسيبويه. قلت: وأظن أن أبا حيان وغيره ممن ينسبون هذا القول إلى المبرد.

---

[1] شرح ديوان المتنبي، (295).
[2] المقتضب (4/ 117).
[3] وهما: الْفَاضِلِي أَبُو إِسْحَاقَ وَالْمُبَرِّدُ. وقبل النص: « وَقَدْ وَهَمَ الْفَاضِلِي أَبُو إِسْحَاقَ وَالْمُبَرِّدُ فَقَالَا: إِنَّ "كَانَ" زَائِدَةٌ هُنَا، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى فِي زِيَادَتِهَا كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ: "وذكر الشاهد"». أحكام القرآن، ط العلمية (1/ 476).
[4] التذييل والتكميل (4/ 218)، حكاية عن المصنف.

وقد سبق بيان قوله، أظنهم أخذوا ذلك من تلميذه الزجاج، فقد نسب إليه هذا القول في معاني القرآن وإعرابه (2/ 33)، وخزانة الأدب، للبغدادي (9/ 217).، واعترض عليه»[1].

وقال ابن عقيل: «فكانوا: زائدة، وإسنادها إلى الضمير لا يمنع الزيادة»[2].

2– زيادة كان بين المعطوف علية والمعطوف: نحو قول **الفرزدق**:(لابن عصفور (77)، (للبغدادي (9/ 210)، (لشُرَّاب (3/ 14).

فِي لُجَّةٍ غَمَرَتْ أَبَاكَ بِحُوْرُهَا ... فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ وَالإِسْلَامِ.

فالفعل "كَانَ" زَائِد بَين المتعاطفين، ولَا عمل لَهُ، وَلَا دلَالَة على مُضِيّ (للبغدادي (9/ 211)، (لشُرَّاب (3/ 15).

3– زيادة "كان" مع ليت ومعموليها: نحو **قَول يزِيد بن الحكم**:(لأبي سعيد السيرافي (لابن هشام (381)، (للسيوطي (2/ 696).

فَلَيْتَ كَفَافًا كَانَ خَيْرُكَ كُلُّهُ ... وَشَرُّك عَنِّي مَا ارْتَوَى الماءَ مُرْتَوي.

الشاهد يحتمل ثلاثة أوجه:

أحدها– أن تكون كان زائدة، قال أبو البقاء العكبري (ت: 616هـ): « أحدُها– أنَّ ضمير الشَّأْن مَحْذُوف وَهُوَ اسْم (لَيْت) وخبرها الْجُمْلَة الَّتِي بعْدهَا، و"كفافاً": خبر كَانَ، "خيرك": اسْمهَا، وَلم يثَنَّ الْخَبَر لأنَّه كالمصدر.

وَالثَّانِي– أنَّ "كفافاً": اسْم "لَيْت"، وَكَانَ وَمَا عملت فِيهِ: خَبَرهَا، وَخبر "كَانَ": مَحْذُوف. وَالثَّالِث– أنَّ "كَانَ": زَائِدَة. ويروى: "شرَّك" بِالنّصب؛ على أنَّه مَعْطُوف على اسْم "لَيْت"»[3].

4– زيادة "كان" مع صاحب الحال والحال: نحو **قول زهير بن أبي سُلْمَى**:(للطبري، (18/ 189)، (للثعلبي، (17/ 372)، (للمرتضى "معتزلي" (2/ 198، 9/ 210).

زَجَرْتُ عليْهِ حُرَّةً أَرْحَبِيَّةً ... وَقَدْ كَانَ لَوْنُ اللَّيْلِ مِثْلَ الأَرَنْدَجِ.

المطلب الثالث– زيادة: أخوات "كان"، وبعض الأفعال التامة.

أجاز زيادتها الكوفيون حكاية عن العرب، وشواهدها نثرا ونظما قليلة (لابن مالك (1/ 362)، (الأشموني (1/ 245)..

1– زيادة "أصبح، وأمسى وأضحى نثرا: تزاد أخوات "كان" واقعات صحبة أسلوب التعجب، نحو: "مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا، وَمَا أَمْسَى أَدْفَأَهَا!" يعنون الدنيا. ونحو: "ما أضحى أحسن زيدًا، وزَيْدٌ أضْحَى قَائِمٌ». وهو عند البصريين من القلة، بحيث لا يقاس عليها (لابن مالك (1/ 362)، (لأبي حيان (3/ 1186) (لأبي حيان (4/ 216).

2– زيادة أخوات "كان" نظما: واقعات بين المتلازمين: كالمبتدأ والخبر، والفعل والمفعول.

أ– زيادة "أصبح" بين المبتدأ والخبر: نحو **قول الشاعر**:(لابن هشام (52)، (الجيش(3/ 1163)، (للسيوطي (1/ 439).

عَدُوُّ عَيْنَيْكَ وَشَانِيهِمَا ... أَصْبَحَ مَشْغُولٌ بِمَشْغُوْلِ.

---

[1] أوضح المسالك (1/ 251).
[2] المساعد على تسهيل الفوائد (1/ 270).
[3] اللباب في علل البناء والإعراب (1/ 220).

والبيت شاهد علىٰ زيادة: أصبح" بينهما.

ب– زيادة "أمسى" واقعة بين الفعل والمفعول: نحو **قول الشاعر**:(لابن مالك (1/ 414)، (للسيوطي (1/ 439)، (الأشمونى (1/ 356).

أعاذِلَ قُولِي مَا هَوِيتِ فَأَوّبِي ... كَثِيرًا أَرَى أَمْسَى لَدَيْكِ ذُنُوبِي.

وفي قوله: "أرى أمسى لديك ذنوبي": زيدت "أمسى" بين الفعل "أرى" ومفعوله "ذنوبي"[1].

قال أبو حيان عقب الشاهدين: «فأجاز أبو علي أن تكون فيه "أصبح وأمسى" زائدتين»[2].

المطلب الثالث– زيادة بعض "الأفعال غير الناسخة للابتداء: أجاز بعض النحويين[3] زيادة كل فعل غير متعد من غير النواسخ إذا لم ينقض المعنى، كالفعل الماضي، وفعل الأمر اللازم.

1– زيادة "قام" الفعل الماضي: نحو **قول بعض العبديين أو بني نبهان:**(لابن قتيبة (1/ 409)، (للتبريزي (1/ 86) (لأبي حيان (5/ 2403).

فَإِنْ كُنْتَ سَيِّدَنَا سُدْتَنَا ... وَإِنْ كُنْتَ لِلْخَالِ فَاذْهَبْ فَخَلْ.

قال البغدادي (ت: 1093هـ): «أَرَادَ باذْهَبْ: توكيداً كَمَا تَقول: أَخذ يتحدث، وَجعل يَقُول، وَأَنت تُرِيدُ حَدِيثه»[4].

* **ونحو قول حسَّان بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ**[5]: (القيسي (1/ 382)، (للزمخشري (4/ 683) (للسيوطي (2/ 710).

عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمُنِي لَئِيمٌ ... كَخَنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادِ.

قال أبو علي القيسي (ت: ق 6): « وأراد: علام يشتمني؟ وزاد "قام" توكيداً»[6].

2– زيادة فعل الأمر "اذهب" اللازم: من ذلك **قول الشاعر**[7]: (لسيبويه (2/ 383)، (للزجاج (4/ 432)، (لابن عطية (2/ 4)،

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنا... فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيامِ مِنْ عَجَبِ.

وقال القيسي؛ أيضا: «والمعنى: وما بك والأيام، وزاد "فاذهب" توكيداً للكلام، وتمكيناً له»[8].

قال ابن عصفور (ت: 669 هـ) مرجحا عدم زيادة "قام، واذهب" في الشاهدين: «زعم أبو الفتح أن "قام" في البيت الأول، و"فأذهب" في البيت الثاني زائدتان،؛ لأن المعنى: وإن كنت للخال فخل، وعلام يشتمني؛ وإنما زيدتا توكيداً للكلام وتمكيناً له. والصحيح أنهما غير زائدتين»[9].

---

[1] انظر: حاشية الصبان على شرح الأشمونى (1/ 356).
[2] التذييل والتكميل (4/ 216).
[3] انظر: التذييل والتكميل، لأبي حيان (4/ 216).
[4] خزانة الأدب (5/ 130).
[5] ويروى تمرغ في دمال، و"دمان"، وله شاهد آخر وهو: إثبات "الألف" في "ما" الاستفهامية في الدرج تخفيفا.
[6] إيضاح شواهد الإيضاح (1/ 384).
[7] وفيه شاهد آخر مشهور وهو: العطفُ على الضميرِ المجرورِ دونَ إعادةِ الجارّ، فالتقديرُ فما بك وبالأيام؛ لتقدُّم الباءِ في "بك"، وهذا قبيح، يجوز في الشعر.
[8] إيضاح شواهد الإيضاح (1/ 385).
[9] ضرائر الشعر (80).

وقال السيوطي (ت: 911هـ): «وَلم يرد أَن يَأْمُرهُ بالذهاب. وَالصَّحِيح: أَن ذَلِك كُله لَا يجوز؛ لاحْتِمَال التَّأْوِيل، وَمَا لَا يحْتَملهُ من ذَلِك من الْقلَّة بِحَيْثُ لَا يُقَاس عَلَيْهِ»[1].

الخاتمة بأهم النتائج والتوصيات:

الحمد لله، والصلاة والسلام علىٰ خير خلق الله، محمد بن عبد الله، وعلى آله وأصحابه المتقين الهداة، فهذه خاتمة بأهم نتائج البحث المعنون بـ : «**زيادة بعض الأفعال الناقصة وبعض الأفعال التامة في التركيب**» وتوصياته التي أمكن استنباطها من خلال الدراسة والبحث.

* **من أهم النتائج**: التي خلصت الدراسة إلىٰ عدد منها:

* أن التعبير بمصطلح الزيادة والحشو .. في القرآن الكريم ما زال محل خلاف سابقا ولاحقا، بين المنع والإجازة.

* أن خلافهم في الزيادة عموما نتج عنه **مذهبان**:

1– مذهب يمنع الزيادة مطلقا: وهو مذهب العامة من علماء الأصول، والعقيدة، والفقه والقلة من النحاة واللغويين وغيرهما؛ ناظرين إليها من ناحية فكرية وشرعية.

فهو عندهم عبث وحشو ضائع لا يليق بكتاب الله؛ والدخول للزائد والخروج سواء.

2– مذهب مجيز: وهم جمهور النحويين، واللغويين: والأقلية من غيرهم، والزيادة عندهم لا تكون إلا لدلالات معنوية.

* أن القرآن وآياته هي محل تعظيم وتبجيل وتقديس، ومصطلح الزيادة ليس بالمعنى المتبادر إلىٰ الذهن بمعنى الفضلة، بل هو لمعنى بلاغي يزيد النص غنى في اللفظ، وتنوعا في الإعراب، وإثراء في المعنى.

* أن أسلوب الزيادة في القرآن الكريم ليس أسلوبا طارئا عليه؛ بل إن العرب قد ألفوه وقرروه في لغتهم العربية التي عرفت الزيادة قبل نزوله، وبعده، كما أنه ليس وحيدا في التعبير، فهناك أسلوب الحذف، والتكرار تستخدمها لأغراض بلاغية؛ طلبا لجمال التعبير، وروعة البيان.

* أن الزيادة ظاهرة أصيلة، وترتب عليها وعلى غيرها من الأساليب اللغوية الإعجاز والتحدي، لتكون معجزة للنبي العربي الأمي.

* أن الزيادة تكون في حروف المعاني كثيرة مطردة، وفي الأفعال قليلة، وفي الْأَسْمَاءُ أقل.

* أن الزيادة في العبارة عموما لا تكون إلا لفائدة معنوية كالتوكيد والتحقيق والتوثيق والمبالغة، بمثابة إعادة العبارة مرتين ليدفع الظن والوهم الذي تحتمله قبل الزيادة.

* تزاد "كان" جوازا باطراد، وتفيد معنى عند المجيزين إن وقعت بلفظ الماضي، وكانت حشوا أو آخرا، وتندر زيادتها إن وقعت بلفظ المضارع، ولا تزاد أوّلا غالبا.

* تزاد "كان" بين المتلازمين: كـ"ما" التعجبية والفعل، وبين الفعل والفاعل أو نائبه، وبين المبتدأ والخبر، وبين الموصوف والصفة، والمعطوف عليه والمعطوف، ومع ليت من أخوات "إن"، والحال وصاحبه، نثرا ونظما.

* تزاد "كان" التامة المفردة فلا تحتاج إلىٰ مرفوع عند الجمهور، ولا تدلّ على حدث ولا زمان، وتزاد عاملة مع مرفوعها عند القلة.

---

[1] همع الهوامع (1/ 439).

* سمعت زيادة بعض أخوات كان: كـ"أصبح، وأمسى وأضحى بين المتلازمين وهي دون زيادة كان سماعا نثرا ونظما.

* سمعت زيادة بعض الأفعال اللازمة: الماضية والدالة علىٰ الأمر بين المتلازمين، إذا لم ينتقض المعنى، وشواهدها مسموعة لكنها قليلة، بحيث لا يقاس عليهما عند البصريين.

* لا حرج في القول مع القائلين بالزيادة؛ لأن القاعدة اللغوية تقول: زيادة المبنى فيها زيادة المعنى.

* أن دعواهم بأنها تؤدي إلىٰ التناقض ليس لها واقع؛ فلا نمنعها تقيَّة، ولا نهاب تناقضها واقعا.

* **من أهم التوصيات:** وقد خلصت الدراسة إلىٰ عدد منها:

* على الأمة الإسلامية والأمة العربية الاهتمام بعلوم اللغة العربية: نحوا، وصرفا، وأسلوبا: لفظا ومعنى، زيادة وأصالة، اهتماما بالغا، واعتمادها في مؤسساتهم التعليمية المختلفة كمادة أساسية وعامة، مع مراعاة الفارق في: الحجم من حيث: التفصيل والاختصار؛ وفق التخصص وعدمه.

* علىٰ المؤسسات التعليمية العامة والخاصة الاهتمام بالنشء الصغير وتوجيههم منذ الصغر نحو حفظ القرآن الكريم وتفسيره، ونحو السنة النبوية الشريفة الثابتة باعتبارهما الأساس للغة والمصدر الأول في التقعيد قبل وبعد ذهاب السليقة وتغير أهلها.

* القيام بتدريس الأجيال العلوم اللغوية بحيث يزدادون غراما باللغة، ورصيدا في الألفاظ، وغنًى في المعانى، وصوابا في الإعراب، وجمالا في الخط، وسلامة في النطق.

ختاما: أدعو الله أن يوفقنا جميعا إلىٰ ما فيه الخير والنفع، والصلاح والإصلاح لأجيال هذه الأمة الإسلامية جمعاء.

وصـــل اللهم وســـلم وبارك علىٰ النبي الأمي وصـــحبه الطيبين الطاهرين. ﴿ **وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ** ﴾: [يونس: 10].

فهرس المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم برواية حفص.
2. أحكام القرآن، لابن الفرس الأندلسي، ت: مجموعة من المحققين، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط 1، 1427هـ، 2006م.
3. أحكام القرآن، لأبي الفضل أبي بكر بن العلاء القشيري، رواية: أبي بكر الأدفوي، ت: سلمان الصمدي، جائزة دبي للقرآن الكريم، دبي، ط 1، 1437هـ، 2016م.
4. أحكام القرآن، لأحمد بن علي الجصاص، ت: محمد صادق القمحاوي، عضو لجنة مراجعة المصاحف بالأزهر الشريف، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1405 هـ.
5. أحكام القرآن، للقاضي أبي بكر بن العربي، ت: علي محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط 3، 1424 هـ ، 2003 م.
6. أدوات الإعراب، لظاهر شوكت البياتي، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط 1، 1425 هـ ، 2005 م.
7. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، ت ..: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب،

مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط 1، 1418 هـ ، 1998 م.

8. أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط 1، 1320هـ، 1999م.
9. أصول علم العربية في المدينة، لعبد الرزاق الصاعدي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة الثامنة والعشرون، العددان:105، 106، 1417، 1418هـ، 1987، 1988م.
10. إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، ت..: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، ط 1، 1421هـ.
11. إعراب القرآن وبيانه، لمحي الدين بن أحمد مصطفى درويش، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، (دار اليمامة، دمشق، بيروت) (دار ابن كثير، دمشق، بيروت)، ط 4، 1415هـ.
12. الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم، مادة : IUQR3213 بكالوريوس، مناهج جامعة المدين العالمية.
13. البحر المحيط في التفسير ، لأبي حيان الأندلسي، ت: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420 هـ.
14. البرهان في علوم القرآن، للزركشي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط 1، 1376 هـ ، 1957م، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، (دار المعرفة، بيروت، لبنان).
15. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، ت: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط 1.
16. التفسير البَسِيط، لأبي الحسن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي، أصل تحقيقه في (15) رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه، ط 1، 1430هـ.
17. الجمل في النحو، للخليل بن أحمد الفراهيدي، ت: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1405 هـ، 1985 م.
18. الجواهر الحسان في تفسير القرآن، للثعلبي، أبي زيد بن مخلوف، ت: الشيخ محمد عبد الموجود، دار التراث العربي، بيروت، ط 1، 1418هـ
19. الحجة للقراء السبعة، لأبي علىٰ الفارسيّ، ت: بدر الدين قهوجي، بشير جويجابي، مراجعة: عبد العزيز رباح، وآخر، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط 2، 1413 هـ، 1993م.
20. الرّد عَلى النّحاة، لأحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مَضاء اللخمي، ت..: د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط 1، 1399 هـ، 1979 م.
21. العُدّة في إعراب العُمدَة، لبدر الدين، أبي محمد عبد الله بن فرحون، ت: مكتب الهدي لتحقيق التراث (أبو عبد الرحمن عادل بن سعد)، دار الإمام البخاري، الدوحة، ط 1، (بلا).
22. الكتاب، لسيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، أبي بشر، ت: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1408 هـ ، 1988 م.
23. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، لجار الله الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407 هـ، مذيل بحاشية (الانتصاف فيما تضمنه الكشاف) لابن المنير الإسكندري وتخريج أحاديث الكشاف للإمام الزيلعي.

24. الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأحمد بن محمد، أبي إسحاق الثعلبي، ت: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة..: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط 1، 1422، هـ 2002 م.
25. الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء الكفوي، ت: عدنان درويش، وآخر، مؤسسة الرسالة، بيروت.
26. اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، ت: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط 1، 1416هـ ، 1995م.
27. اللمع في العربية، لأبي الفتح بن جني، ت: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.
28. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، ت: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1422 هـ.
29. المرشد إلى فهم أشعار العرب، لعبد الله بن الطيب المجذوب، دار الآثار الإسلامية، وزارة الإعلام الصفاة، الكويت، ط 2، 1409 هـ ، 1989 م.
30. المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، ت: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق، دار المدني، جدة)، ط 1، (1400، 1405 هـ).
31. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: «شرح الشواهد الكبرى»، للعيني، ت: أ. د. علي محمد فاخر، وآخران، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ط 1، 1431 هـ ، 2010 م.
32. المقتضب، لأبي العباس المبرد، ت: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.
33. النكت والعيون= تفسير الماوردي، لأبي الحسن علي البصري البغدادي، ت: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
34. الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن، وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، لأبي محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش، ت: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، مجموعة بحوث الكتاب والسنة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، ط 1، 1429 هـ، 2008 م.
35. أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، لابن هشام الأنصاري، ت: يوسف الشيخ البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
36. إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي علي الحسن القيسي، ت..: د. محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط 1، 1408 هـ ، 1987م.
37. بحر العلوم، لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندي.
38. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام الأنصاري، ت: د. عباس مصطفى الصالحي (كلية التربية، بغداد)، دار الكتاب العربي، ط 1، 1406 هـ، 1986 م.

39. تفسير مجاهد، لأبي الحجاج، ت: محمد عبد السلام أبو النيل، دار البشائر، ط 1، 1410هـ، 1989م.
40. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، ت..: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ط 1، 1428 هـ.
41. تنوير المقباس من تفسير ابن عباس، لعبد الله بن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ دار الكتب العلمية، لبنان.
42. توجيه اللمع، لابن الخباز، ت..: أ. د. فايز زكي محمد دياب، أصل الكتاب: رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية جامعة الأزهر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، جمهورية مصر العربية، ط 2، 1428 هـ، 2007 م.
43. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لابن جرير الطبري، ت: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط 1، 1422 هـ، 2001 م.
44. جامع الدروس العربية، لمصطفى بن محمد سليم الغلاييني، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط 28، 1414 هـ، 1993م.
45. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، لأبي العرفان محمد، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط 1، 1417 هـ ،1997م.
46. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، ت..: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 4، 1418 هـ ، 1997 م.
47. دمية القصر وعصرة أهل العصر، للباخرزي، دار الجيل، ط 1، 1414هـ.
48. ديوان امرِئ القيس بن حجر الكندي، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط 2، 1425 هـ ، 2004 م.
49. سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح بن جني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1421هـ، 2000م.
50. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لبدر الدين بن مالك، ت: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط 1، 1420 هـ ، 2000 م.
51. شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر بن عمر البغدادي 1030 هـ ، 1093 هـ، ت: عبد العزيز رباح، أحمد دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، طبعات مختلفة، 1393، 1414 هـ.
52. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لعلي بن محمد أبي الحسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1419هـ، 1998م.
53. شرح التسهيل، لابن مالك، ت: عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط 1، 1410هـ، 1990م.
54. شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري»، لمحمد شُرَّاب، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 1، 1427 هـ، 2007 م.
55. شرح الكافية الشافية، لابن مالك ، ت ..: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية، الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ط 1، 1402 هـ ، 1982 م.

56. شرح المفصل، لابن يعيش، ت: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط 1، 1422هـ، 2001م.
57. شرح ديوان الحماسة (ديوان الحماسة: اختاره أبو تمام حبيب بن أوس، ليحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي، أبي زكريا، دار القلم، بيروت.
58. شرح ديوان المتنبي، لأبي البقاء العكبري، ت: مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت.
59. شرح ديوان المتنبي، لأبي الحسن علي بن أحمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي.
60. شرح شواهد المغني، للسيوطي، ت،..: محمد بن التلاميد التركزي الشنقيطي، لجنة التراث العربي، 1386 هـ ، 1966 م.
61. شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، ت: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 2008 م.
62. ضرائر الشِّعْر، لابن عصفور، ت: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، 1980 م.
63. عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، لأبي العباس، شهاب الدين، السمين الحلبي، ت: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط 1، 1417 هـ ، 1996 م.
64. عيون الأخبار، لابن قتيبة الدينوري، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418 هـ.
65. غرر الفوائد ودرر القلائد= أمالي المرتضى، للشريف المرتضى الموسوي العلوي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي وشركاه)، ط 1، 1373 هـ ، 1954 م.
66. فتح القدير، للشوكاني، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط 1، 1414هـ .
67. مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، ت: محمد فواد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1981م.
68. مسند الإمام أحمد مخرجا، لأبي عبد الله بن محمد الشيباني، ت: شعيب الأرنؤوط ، إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط 1، 1421 هـ ، 2001 م.
69. معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، لمحيي السنة، أبي محمد الحسين بن مسعود، ت..: محمد عبد الله النمر، وآخرون، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط 4، 1417 هـ ، 1997م .
70. معاني القرآن، لأبي جعفر النحاس أحمد بن محمد، ت: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط 1، 1409.
71. معاني القرآن، للفراء، أبي زكريا الديلمي، ت: أحمد يوسف النجاتي وآخران، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط 1.
72. معاني القرآن وإعرابه، لإبراهيم بن السري أبي إسحاق الزجاج، ت: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط 1، 1408 هـ ، 1988 م.
73. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، ت: د. مازن المبارك ، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط 6، 1985.
74. مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، لأبي عبد الله محمد بن عمر الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 3، 1420 هـ.
75. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، ت: عبد الحميد هنداوي، المكتبة، التوفيقية، مصر.